الغزو الاسرائيلي
في المنظار الدولي

يصعب الجزم، منذ الآن، بالشكل الذي ستستقر عنده مواقف الاطراف الدولية الفاعلة تجاه الغزو الاسرائيلي للبنان، ما لم تتضح النتائج العسكرية النهائية، والمطالب النهائية لطرفي الصراع الرئيسين اسرائيل من جهة والقوات المشتركة الفلسطينية ــ اللبنانية وأمل وسوريا من جهة أخرى. فعلى أساس تلك المطالب النهائية ستحدد مطالب حلفاء الطرفين، وعلى اساسها سيتحدد موقف القوى التي قد تطرح حلولاً مساومة. ويشمل هذا الحلفاء على المستوى العالمي، كما يشمل العرب والاطراف اللبنانية المحلية.

وبدهي ان «المطالب النهائية» لطرفي الصراع لا تتعلق بالنوايا والشعارات المرفوعة فقط، بل باوراق الضغط التي يمتلكها كل فريق والتي يفترض ان المعركة الدائرة حالياً، وآفاق معارك المستقبل ستكرسها في يد كل منهما.

والأمر الواضح حتى الآن ان الموقف الدولي تجاه غزو لبنان لم يعد يتعلق بادانة أو امتداح هذه العملية، ذلك ان اسرائيل نفسها تتحدث عن «اضطرارها إلى القيام بها دفاعاً عن النفس»، كما لم يعد يتعلق بانسحاب اسرائيل أو عدم انسحابها، لان الغزاة أيضاً اعلنوا «نيتهم» الانسحاب متى توفر لهم من يقوم باعباء الاحتلال بالنيابة عنهم. الموقف الدولي، إذن، يمكن تمييزه على اساس الموقف من «شروط انسحاب» القوات الغازية الاسرائيلية، والموقف من حملة الابتزاز والتهويل الجارية الآن ضد القوى الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية وتحميلها مسؤولية كارثة قد تحل ببيروت. وعلى اساس الموقف من هاتين القضيتين يمكن ان نصنف، ولو بشكل أولي، المواقف الدولية المختلفة.

الانقسام في مجلس الأمن

خلال ثلاثة ايام فقط اتخذ مجلس الأمن قرارين هما القرار (٥٠٨) و(٥٠٩) وتعطل اتخاذه لقرار ثالث بفعل الفيتو الأميركي.

ويمكن من خلال متابعة الملاحظات التي ابدتها المندوبة الأميركية جين كيركباتريك تعليقاً على القرارين اللذين أقرا والقرار الذي تم ايقافه تلمس الموقف الأميركي منذ ايام الغزو الأولى.

صدر القرار الأول المرقم (٥٠٨) بتاريخ ٥ حزيران (يونيو) أي قبل ان تتأكد اخبار الاجتياح الاسرائيلي، و«حث» فيه «كل اطراف النزاع على الموقف الفوري والمتبادل لكل النشاطات العسكرية عبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية» ويطلب «من كل الاعضاء الذين هم في موقع يسمح لهم بذلك ان يمارسوا نفوذهم على المعنيين».

وكان يمكن تفسير هذا القرار، من وجهة النظر «الاسرائيلية» على أساس انه غير موجه لها فقط بالتحديد، بل إليها وإلى القوات المشتركة في آن واحد. وكان يمكن تفسير البند الثاني بانه يتعلق بالاطراف المؤثرة على كلا الطرفين.

أما القرار الذي تبناه مجلس الأمن بالاجماع بعد يومين والذي حمل الرقم ٥٠٩ فهو أكثر مساعدة لنا في استجلاء مواقف الدول المختلفة، خصوصاً وان الأمر